مجلة الدراسات الإسلامية - جامعة كابل
Journal of Islamic Studies - Kabul University
رقم تسجيل المجلة: RCTD GIJR - 0015-25 الرقم الدولي: e-ISSN: 3078-6355

JIS Journal Of Islamic Studies Kabul University e-ISSN:3078-6355

https://doi.org/10.62810/jis.v2i3.267

إسهام فقهاء بلخ في التراث الحضاري للفقه الحنفي

الباحث:

المفتي الدكتور عبد الرحيم رحيمي، الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة بلخ – أفغانستان.

البريد الالكتروني: rahimi998877@gmail.com

تاريخ المادة:

تاريخ الإرسال: (٢٣ رجب ١٤٤٧)

تاريخ الإصلاح: (٢٥ شعبان ١٤٤٧)

تاريخ القبول: (١٠ رمضان ١٤٤٧)

تاريخ النشر: (٢٩ رمضان المبارك ١٤٤٧)

الملخص: تُعَدُّ بلخُ من المراكزِ العلميةِ والثقافيةِ المبكّرةِ في العالم الإسلامي، وقد كان لها حضورٌ ملحوظٌ في مسارِ تشكُّلِ الفقهِ الإسلاميّ وتطوُّره، كما أسهم علماؤها في دعمِ التراثِ الحضاريّ للفقهِ الحنفيّ وتعزيزه. ومع ذلك، فإنّ الدراسات المستقلة والدقيقة التي تناولت على وجه الخصوص هذا الإسهام لا تزال محدودة، الأمر الذي أبقى هذه الحقيقة في إطار من الغموض التاريخي. يهدف هذا البحث، اعتمادًا على المنهج الوصفي–التحليلي وبمقاربة تاريخية قائمة على الدراسات المكتبية، إلى استجلاء عمق تأثير فقهاء بلخ البارزين في التراث الفقهي والحضاري للمذهب الحنفي. وقد قام فقهاءُ بلخ، ولا سيما خلال العصر الذهبي للحضارة الإسلامية، بدورٍ بالغ الأهمية في تعزيز البُنى التأسيسية للمذهب الحنفي وترسيخها، بحيث ما تزال آثار منجزاتهم العلمية ماثلة في النظام الفقهي الإسلامي إلى العصر الحاضر. ويسعى البحث إلى بيان مكانة هؤلاء الفقهاء وتأثيرهم في مختلف مجالات التراث الحضاري للفقه الحنفي، مع توضيح جهودهم في نشر هذا المذهب وبيانه وصيانته في أقاليم متعدّدة من العالم الإسلامي. وتُظهر نتائج الدراسة أنّ فقهاء بلخ، من خلال تأسيس المراكز العلمية، وتدوين الأصول والفروع الفقهية وتطويرها، وتقديم تحليلات علمية مبتكرة، أدّوا دورًا محوريًّا في ترسيخ المذهب الحنفي وإضفاء الحيوية عليه. كما أسهموا، بالاعتماد على الاستدلالين النقلي والعقلي، في تقوية الأسس العلمية لهذا المذهب، وتركوا آثارًا عميقة في انتشاره وتثبيته في أرجاء المجال الإسلامي. ويخلص البحث إلى إبراز هذا الإسهام، والكشف عن الدور الريادي لفقهاء بلخ في استدامة التراث الحضاري للفقه الحنفي وازدهاره.

الكلمات المفتاحية: بلخ، فقهاء بلخ، التراث الفقهي، التاريخ الفقهي، التراث الحضاري، الحضارة الإسلامية، الفقه الحنفي.

The Contribution of the Jurists of Balkh to the Civilizational Heritage of Hanafi Jurisprudence

ABSTRACT: Balkh is considered one of the early scientific and cultural centers of the Islamic world, and it had a notable role in the formation and development of Islamic jurisprudence. Its scholars also contributed to the preservation and strengthening of Hanafi jurisprudence's civilizational heritage. Despite this importance, focused and independent studies examining this contribution remain limited, leaving a notable gap in historical scholarship. Adopting a descriptive–analytical methodology and a historical approach grounded in library research, this study seeks to clarify the depth of influence exerted by prominent Balkh jurists on the juristic and civilizational dimensions of the Hanafi school. During the golden age of Islamic civilization, these jurists played a decisive role in strengthening the foundational structures of the Hanafi madhhab. This impact continues to shape the Islamic legal system to the present day. The study highlights their scholarly status and examines their contributions to the dissemination, explanation, preservation, and institutionalization of Hanafi jurisprudence across various regions of the Islamic world. The findings indicate that Balkh jurists, through the establishment of scholarly centers, the codification and development of juristic principles and branches, and the production of innovative legal analyses grounded in both transmitted and rational reasoning, played a central role in consolidating, revitalizing, and sustaining the civilizational heritage of Hanafi jurisprudence.

Keywords: Balkh, Balkh Jurists, Civilizational Heritage, Hanafi Jurisprudence, Islamic Civilization, Juristic Heritage, Juristic History.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقنين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تُعَدُّ بلخُ إحدى أهمّ المراكز الحضارية في العالم الإسلامي، وقد اضطلعت عبر التاريخ بدورٍ بارز في تكوين العلوم الإسلامية وتوسّعها، ولا سيّما الفقه الحنفي. وقد عُرِفَت هذه المدينة في المصادر الإسلامية بألقاب من قبيل «أمّ البلاد» و«دار الفقه» و«خزانة الفقه»، الأمر الذي يعكس مكانتها العلمية والحضارية، ويُبرز كونها فضاءً مميّزًا للتفاعل العلمي، وتأسيس المدارس الفقهية، وتخريج العلماء والمفكّرين. ولم تقتصر إسهامات بلخ على دعم انتشار المذهب الحنفي وترسيخ أصوله، بل تجاوزت ذلك إلى الإسهام الفاعل في تنمية التراث الحضاري للفقه الإسلامي من خلال إعداد علماء مجتهدين وأصحاب نظر.

ويُعَدُّ المذهب الفقهي الحنفي أحد أعرق المذاهب الفقهية وأوسعها انتشارًا في إطار أهل السنّة، إذ تأسّس على الكتاب والسنّة والاجتهاد العقلي، واعتمد في بنيته المنهجية على الأصول الاجتهادية والقواعد الاستنباطية، مما مكّنه من الاستجابة لمتطلّبات المجتمع الإسلامي المتنوّعة. وقد مثّلت بلخ إحدى القواعد الرئيسة لهذا المذهب في شرق العالم الإسلامي، وأسهمت، عبر تخريج فقهاء بارزين من أمثال أبي مطيع البلخي وغيره من الأعلام، في إثراء الفقه الحنفي وترك آثار عميقة في مسار تطوّره وحيويّته. ويؤكّد ذلك ما أورده القاضي أبو يوسف في وصفه لأبي مطيع البلخي (رحمه الله) بوصفه من الأركان العلمية في شرق العالم الإسلامي[١]، وهو ما يدلّ دلالة واضحة على المكانة الرفيعة التي تبوّأها فقهاء بلخ في المنظومة الفقهية الإسلامية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. إبراز المكانة الحضارية والعلمية لمدينة بلخ في تاريخ الحضارة الإسلامية، وبيان دورها المحوري في نشأة الفقه الحنفي وتطوّره وترسيخ حضوره في المجال العلمي والفقهي.

٢. تحليل إسهامات فقهاء بلخ في بناء وتطوير التراث الحضاري للفقه الحنفي، من خلال جهودهم في التدريس والتدوين والتأصيل المنهجي، وبيان أثر ذلك في استمرارية المذهب ومرونته الحضارية.

٣. بيان دور فقهاء بلخ في تعزيز وتطوير الفقه الحنفي باعتباره إرثًا حضاريًّا، من خلال تأسيس المدارس والمؤسسات العلمية، وتربية الأجيال القادمة من الفقهاء، وتدوين وشرح المتون الفقهية، ونشر المعرفة الفقهية، بحيث يتضح أثرهم في استمرار وترسيخ وحيوية الفقه الحنفي عبر التاريخ وفي مختلف مناطق العالم الإسلامي.

[١]– محمد بن محمد الكردري، ١٣٢١هـ، مناقب الإمام أبي حنيفة، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف، ٢: ٢٤٥.

أهمية البحث وضرورته:

تتجلّى أهمية هذا البحث في أبعاد متعدّدة؛ أوّلها الإسهام في تعميق الفهم العلمي لمكانة بلخ في تاريخ الفقه الإسلامي، بما يتيح إدراكًا أوفى لمسار تطوّر الفقه الحنفي وحيويّته عبر المراحل التاريخية المختلفة. وثانيها الكشف عن مدى تأثير الآراء والاجتهادات الفقهية لفقهاء بلخ في نطاق التراث الحضاري للمذهب الحنفي، وما خلّفته من بصمات علمية وفكرية في بنيته المنهجية والتطبيقية. أمّا البعد الثالث، فيتمثّل في دراسة مناهج الاستنباط والتدوين ونشر الفقه الحنفي لدى فقهاء بلخ، وهو ما من شأنه أن يفتح آفاقًا جديدة للبحوث اللاحقة في مجال تاريخ الفقه الإسلامي، ويسهم في إثراء الدراسات المقارنة والتحليلية في هذا الحقل المعرفي.

أسئلة البحث:

السؤال الرئيسي: كيف أسهم فقهاء بلخ في تنمية التراث الحضاري للفقه الحنفي؟

الأسئلة الفرعية:

- ما المكانة التي حظيت بها بلخ في تاريخ الحضارة الإسلامية والفقه الحنفي؟
- ما الدور الذي أدّاه فقهاء بلخ في توسيع نطاق التراث الحضاري للفقه الحنفي من خلال تأسيس المدارس والمؤسسات العلمية؟
- ما إسهام فقهاء بلخ في نقل المتون الفقهية الحنفية وتدوينها وشرحها، وفي تطوير هذا المذهب؟

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة: أسهم فقهاء بلخ، من خلال تأسيس المراكز العلمية، وتدوين المتون الفقهية وشرحها، ونقل تعاليم الفقه الحنفي، إسهامًا محوريًّا في تنمية التراث الحضاري لهذا المذهب وتوسيعه.

الفرضيات الفرعية:

- تمتّعت بلخ بمكانة متميّزة في الحضارة الإسلامية والفقه الحنفي؛ لكونها مهدًا لعدد من أبرز فقهاء المذهب الحنفي، ولاضطلاعها بدورٍ أساسي في انتشاره وترسيخه.
- كان لفقهاء بلخ إسهامٌ جوهري في توسيع دائرة الفقه الحنفي عبر تأسيس المدارس والمؤسسات العلمية، إذ وفّرت هذه المؤسّسات بيئة مناسبة لتكوين الفقهاء ونقل المعارف الفقهية.
- أسهمت جهود فقهاء بلخ في تدوين المتون الفقهية وبيانها ونقلها في تمهيد الطريق لتطوّر الفقه الحنفي؛ وذلك من خلال تأليف المصنّفات المعتمدة والاجتهاد في القضايا المستجدّة، بما عزّز متانة هذا المذهب واستمراريته.

الدراسات السابقة:

أُجريت دراسات واسعة حول تاريخ الفقه الحنفي ودور الشخصيات البارزة فيه. ومن أبرز الأعمال الكلاسيكية في هذا المجال: كتاب «الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية» لعبد القادر بن محمد القرشي الحنفي (توفي ٧٧٥هـ)، وكتاب «تاج التراجم» لقاسم بن قطلوبغا الحنفي (توفي ٨٧٩هـ)، وكتاب «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» لمحمد عبد الحي اللكهنوي (توفي ١٣٠٤هـ)، وجميعها تناولت عرض أبرز فقهاء المذهب الحنفي وإنجازاتهم العلمية.

أما في مجال الدراسات المعاصرة، فقد خُصّصت بعض الأبحاث لدراسة المكانة العلمية والاجتهادية لفقهاء بلخ. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، كتاب «مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية» لمحمد محروس المدرس، الصادر عن دار الكتب العلمية عام ٢٠٢٠م، الذي تناول الاجتهادات الخاصة لفقهاء بلخ مقارنة بفقهاء الحنفية الآخرين، وحلّل آرائهم المتميزة.

كما نُشرت مقالة علمية بعنوان «العقلانية في فقه الأحناف ودورها في نشأة الحضارة الإسلامية الحديثة» من إعداد عبدالرحيم رحيمي عام ١٤٠١هـ ش في مجلة تمهيدات العلمية–البحثية بكابل، تناولت دور العقلانية في اجتهادات الفقه الحنفي وأثرها على الحضارة الإسلامية، مع تحليل المنهج العقلي وأبعاده الحضارية.

إلى جانب هذه الدراسات، يُعدّ كتاب «فضائل بلخ» لعبد الله واعظ بلخي من المصادر التاريخية المهمة حول مدينة بلخ. ويقدّم هذا الكتاب، المكتوب بالفارسية القديمة، عرضًا للفضائل العلمية والثقافية والتاريخية للمدينة في مختلف العصور الإسلامية، مؤكدًا مكانة بلخ كمركز علمي وحضاري في العالم الإسلامي.

وعند مراجعة هذه الدراسات، يتضح أنّه لم يُنجز بعد بحث شامل ومستقل حول إسهامات فقهاء بلخ في تنمية التراث الحضاري للفقه الحنفي. ويهدف هذا البحث إلى سدّ هذه الفجوة العلمية، وتسليط الضوء على الدور المتميّز لفقهاء بلخ في تكوين وتوسيع وتطوير الفقه الحنفي، وتأثيره على الحضارة الإسلامية.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي–التحليلي بمقاربة تاريخية لدراسة إسهامات فقهاء بلخ في تنمية التراث الحضاري للفقه الحنفي. جُمعت البيانات من مصادر فقهية وتاريخية وحضارية أصلية، بما في ذلك المصنفات الكلاسيكية والمعاصرة، والسير العلمية، والدراسات المحكمة ذات الصلة.

خطة البحث:

تمّ تقسيم هذه المقالة إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة.

تضمّنت المقدمة الأسس العامة للبحث، حيث اشتملت على بيان إشكالية الدراسة، وأهمية البحث ودواعي اختياره، وأهداف البحث، وأسئلة الدراسة، وفرضياتها، وعرض موجز للدراسات السابقة، ومنهج البحث.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية.

المبحث الثاني: مكانة بلخ في الحضارة الإسلامية والفقه الحنفي.

المبحث الثالث: دخول الفقه الحنفي إلى بلخ والعوامل المؤثرة في قبوله.

المبحث الرابع: دور فقهاء بلخ في ازدهار التراث الحضاري للفقه الحنفي.

الخاتمة: اشتملت على أبرز النتائج التي توصّل إليها البحث، وأهم التوصيات المقترحة.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية:

يتناول هذا القسم تحليل المصطلحات الجوهرية التي يقوم عليها فهم محتوى البحث بدقة علمية، مع التركيز على المصطلح المركزي للبحث «الفقه الحضاري».

المطلب الأول: الفقه الحضاري:

مصطلح «الفقه الحضاري» يجمع بين كلمتي «فقه» و«حضارة»، وفهمه يتطلب استيعاب المعاني الدقيقة لكل منهما. لذلك، نستعرض كل مفهوم على حدة:

أ. الفقه: لغويًا، يُقصد بالفقه: المعرفة والفهم والإدراك[١]. ويشير تحليل استخدامات الكلمة في المصادر اللغوية إلى أنّ الفقه لا يقتصر على المعرفة العامة، بل هو علم يتميز بالدقة والتفكير المتأمل[٢].

أما اصطلاحًا، فالفقه يُعرف بأنه: «هُوَ الْعِلْمُ بِالأَحْكَامِ مِنَ الْأَدِلَّةِ»[٣]: أي العلم الذي يستنبط الأحكام الشرعية من الأدلة الشرعية الأصلية. ويشير الإمام تاج الشريعة إلى أنّ الفقه علم استنباطي يهدف إلى الكشف عن الأحكام الشرعية وفهمها من المصادر المعتبرة، بما في ذلك القرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، والقياس،

وتكشف من هذا التعريف أنّ الفقه ليس مجرد مجموعة من القوانين الجامدة، بل هو عملية معرفية منهجية و تطورية تهدف إلى فهم النصوص الشرعية وتطبيقها في حياة الإنسان عبر مختلف العصور، بما يحقق انسجام الدين مع متطلبات الحياة العملية والاجتماعية.

---

[١]– محمد بن مكرم ابن منظور، ١٤١٤هـ، ط: ١، بيروت: دار صادر، ١٣: ٥٢٢.

[٢]– عبدالرحيم، رحيمي، ١٤٠١هـ.ش، العقلانية في الفقه الحنفي ودورها في تشكّل الحضارة الإسلامية الحديثة، مجلة تمهيدات (كابل)، ص: ١٣٦.

[٣]– عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة المحبوبِي، (د.ت). التوضيح في حل غوامض التنقيح، مصر: مكتبة صبيح، ٢: ٣٦.

ب. الحضارة: لغويًا، يُقصد بالحضارة أو التمدُّن، عكس البداوة، وهي مرحلة سابقة من مراحل التَّطوّر الإنساني ومظاهر الرقي العلمي والفني والأدبي والاجتماعي في الحضر[١]. يرى ابن خلدون أنّ البداوة هي الأصل المتقدّم على الحضارة، وأنّ العمران الحضريّ إنّما ينشأ عنها. فالبدو إذا استكملوا ضرورات المعاش وبلغوا حدّ الكفاية مالوا إلى الدَّعة والترف، فكان ذلك مبدأ تحوّلهم إلى حياة المدن. ومن ثمّ فإنّ الحضارة ثمرةٌ لاحقةٌ لمرحلة الضرورة، ونتيجةٌ طبيعيةٌ لتطوّر أحوال الاجتماع الإنساني[٢].

أما اصطلاحًا، فالحضارة هي منظومة متكاملة من عناصر الحياة الاجتماعية تشمل:

- الجوانب المادية: مثل التكنولوجيا، والاقتصاد، والبنى التحتية؛
- الجوانب العلمية: مثل المعرفة، والتعليم، والبحث؛
- الجوانب الروحية والأخلاقية والثقافية: مثل القيم، والمبادئ الأخلاقية، والعادات، والفنون، والثقافة العامة؛

وتتجلى أهمية الحضارة في دورها الحاسم في تشكيل المجتمعات وتقدمها واستدامتها عبر الأزمان[٣]. ويؤكد لوكاس أن الحضارة ظاهرة متشابكة تشمل جميع الأحداث الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، كما تمتد لتشمل الإنجازات الأدبية والفنية[٤]. ويرى ويل دورانت أنّ الحضارة هي نظام اجتماعي متكامل يثمر عن إنجازات علمية وفنية، يحفظه القانون والأخلاق، ويستمر من خلال الإنتاج والتبادل الاقتصادي المستدام[٥].

استنادًا إلى التعريفات السابقة للفقه والحضارة، يمكن النظر إلى الفقه الحضاري باعتباره نهجًا منهجيًا واستراتيجية علمية في الاستنباط الفقهي، يدمج البعد الحضاري والاجتماعي في عملية الفهم والتطبيق. فالفقيه الحضاري لا يقتصر اجتهاده على استخراج الأحكام الشرعية وفقًا للنصوص، بل يسعى إلى تقديم أحكام تراعي مقتضيات الزمان والمكان والظروف الاجتماعية والاقتصادية، بما يسهم في تعزيز التنمية المستدامة للمجتمع الإسلامي وتوسيع دائرة الحضارة الإسلامية.

---

[١]– احمد مختار عبدالحميد عمر، ١٤٢٩هـ، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط: ١، بيروت: عالم الكتب، ١: ٥١٣.

[٢]– عبدالرحمن بن محمد بن محمد ابن خلدون، ١٤٠٨هـ، تاريخ ابن خلدون، بيروت: دار الفكر، ص: ١٥٣.

[٣]– مصطفى السباعي، ١٤٢٦هـ، من روائع حضارتنا، القاهرة: دار السلام، ص: ٣٥.

[٤]- Lucas, H. (٢٠٠٧). Tarikh-i-Tamaddun (A. Azarang, Trans.). Tehran: Nashr-i-Sukhan, p.١٦.

[٥]- Durant, W. J. (١٩٥٨). The story of civilization. Tehran: Franklin Book Program, ١٩٥٨, p.٢٥٦.

وانطلاقًا من هذا التصوّر المنهجي، لا يُعَدّ هذا المنهج فرعًا فقهيًا مستقلًا بقدر ما هو رؤية شمولية تكاملية؛ إذ يُنظَر إلى الفقه لا بوصفه أداةً لتطبيق الأحكام فحسب، بل باعتباره عمليةً ديناميكيةً تسعى إلى ترسيخ الترابط الاجتماعي، وتحقيق العدالة، وتعزيز الثقافة والقيم الأخلاقية، مع ضمان مواءمة الأحكام الشرعية لحاجات المجتمع المتجدّدة. وفي هذا الإطار، تغدو الحضارة الإسلامية غايةً عليا، حيث يوجّه الفقيه الحضاري اجتهاده نحو صياغة أحكام تُعزّز تماسك المجتمع، وتدعم الإنتاج الثقافي، وتكفل استدامة القيم الإنسانية والدينية في حياة الناس.

المطلب الثاني: التراث الحضاري للفقه الحنفي:

يتكوّن مصطلح «التراث الحضاري للفقه الحنفي» من ثلاثة عناصر رئيسية «التراث»، «الحضارة»، و«الفقه الحنفي». يقتضي ضبط هذا المصطلح تحليل مكوناته الثلاثة، ثم توضيح مفهومه المركّب.

أ. التراث: لغويًا، يُقصد بالتراث كل ما يُنقل من السابقين إلى اللاحقين[١]. ويمكن أن يكون هذا النقل ماديًا، مثل الآثار التاريخية والإنجازات التقنية، أو معنويًا، مثل المعرفة، والثقافة، والتقاليد العلمية.

أما اصطلاحًا فالتراث هو تراكم حيّ مستمرّ للمعرفة والتجربة الإنسانية، ينتقل من جيل إلى جيل عبر التعليم والقدوة، ويُستلهم بروح الماضي لا بحرفه، ليكون مصدرًا للإبداع والتجديد، محققًا الاستفادة من خبرات السابقين مع الحفاظ على الفاعلية والحرية الفكرية في الحاضر[٢].

ب. الحضارة: كما ذُكر سابقًا، فقد تمّ استعراض مفهوم الحضارة لغويًا واصطلاحًا، لذا لا حاجة لإعادته هنا.

ج. الفقه الحنفي: يشير الفقه الحنفي إلى المذهب الفقهي المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة (رحمه الله)، والذي يعتمد في منهجه الاجتهادي بعد القرآن والسنة والإجماع على مبادئ مثل الاستحسان، والعرف، والمصالح المرسلة[٣]. وقد لعب الفقه الحنفي دورًا حضاريًا واجتماعيًا مهمًا نظرًا لانتشاره الواسع في الإمبراطوريات الإسلامية، خاصة في نطاق الخلافة العباسية، والسلاجقة، والعثمانية، ومناطق خراسان الكبرى[٤].

---

[١]– ابن منظور، لسان العرب، ٥: ٢٢٩.

[٢]– جيراز جهامي، ٢٠٠٦م، الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربى والإسلامى، بيروت: ناشرون، ١: ٦٠٥.

[٣]– أبو زهرة، محمد، ١٩٦٠م، أبو حنيفة: حياته وعصره، آراؤه وفقهه، بيروت: دار الفكر العربي، ص: ١٨٩.

[٤]– المصدر السابق، ٤٦١–٤٦٦؛ ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، ١٤٢٢هـ، رد المحتار على الدر المختار، بيروت: دار الفكر، ١: ٣٩؛ أحمد سعيد حوى، ١٤٢٣هـ، المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، جدة: دار الاندلس الخضراء، ١١٢؛ رحيمي، العقلانية في الفقه الحنفي ودورها في تشكّل الحضارة الإسلامية الحديثة، ص: ١٤٥.

استنادًا إلى التعريفات السابقة، يُقصد بـ «التراث الحضاري للفقه الحنفي» مجموعة القضايا الفقهية، والمصنفات والكتب، والمناهج والأحكام، والنظم القانونية، والتأثيرات الاجتماعية والحضارية للمذهب الحنفي، التي تَرَسّخت عبر التاريخ في المجتمعات الإسلامية وساهمت في بناء الحضارة الإسلامية. ويشمل هذا التراث:

- الفقه الحكومي ونظم القضاء؛
- السياسات الشرعية وإدارة المعاملات؛
- أحكام العبادات، وتنظيم العلاقات الاجتماعية؛

وكل ذلك قائم على المبادئ الأساسية للفقه الحنفي،

وقد لعب فقهاء بلخ، باعتبارها أحد المراكز الفقهية البارزة في العالم الإسلامي، دورًا محوريًا في نشر هذا التراث وتوسيع دائرة تأثيره. فقد اعتمدوا المنهج الحضاري في تناول المسائل الفقهية، بحيث لم تكن مقصورة على حل القضايا الفردية فحسب، بل امتدت لتشمل إدارة المجتمع، وتنظيم العلاقات الاقتصادية والقانونية، وتقديم أطر تشريعية للدول الإسلامية.

وهذا يوضح أن الفقه الحنفي ليس مجرد نظام أحكام فردية، بل هو نظام اجتماعي وحضاري ديناميكي، يحتفظ بمرونته وقدرته على التكيف مع متطلبات الزمن، ويسهم بفعالية في تطوير الحضارة الإسلامية وتعزيز استدامتها[١].

المبحث الثاني: مكانة بلخ في الحضارة الإسلامية والفقه الحنفي:

تُعدّ بلخ إحدى أقدم وأهم المدن في الحضارة الإسلامية، ولعبت دورًا بارزًا في تأسيس وتطوير العلوم الإسلامية، وخصوصًا الفقه الحنفي. وقد اشتهرت هذه المدينة بألقاب عدة مثل «أم البلاد»، «قاعدة خراسان»، «أم الدنيا»، و«أم المدائن»[٢]، وذلك بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي ووجودها على مفترق طرق القوافل التجارية والثقافية، ما جعلها مركزًا دائمًا للتفاعلات الفكرية والدينية والثقافية[٣].

[١]– المصد السابق، ١٣٣–١٣٤.

[٢]– محمد محروس المدرّس، ٢٠١٩م، مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، بيروت: دار الكتب العلمية، ١: ٢٨.

[٣]– المصدر نفسه، ص: ٢٧.

لم يأتِ انتشار الفقه الحنفي في بلخ نتيجة الروابط الاجتماعية والثقافية مع المراكز العلمية الكبرى فحسب، بل كان ثمرة اجتهادات الفقهاء المبدعين الذين أحدثوا تأثيرًا عميقًا على تطور هذا المذهب من خلال استنباطاتهم الفقهية المبتكرة. وقد ساهمت هذه الاجتهادات في ترسيخ مكانة بلخ كمركز فقهي وعلمي رائد.

يمكن تلخيص مكانة بلخ البارزة في الحضارة الإسلامية والفقه الحنفي عبر ثلاثة محاور رئيسية:

١. الموقع الجغرافي الاستراتيجي: تقع بلخ في شمال خراسان الكبرى، عند تقاطع الطرق التجارية بين شرق وغرب العالم الإسلامي، مما منحها موقعًا فريدًا للتفاعل العلمي والثقافي بين مختلف المذاهب الفقهية، وأسهم في ازدهار الحركة العلمية والفكرية فيها[١].

٢. الثقل الثقافي والفكري: امتلكت بلخ منذ ما قبل الإسلام منظومات فكرية وقانونية متقدمة، وسرعان ما توافقت هذه الخلفية الغنية مع المبادئ الفقهية للمذهب الحنفي بعد دخول الإسلام، ما سهّل انتشار المذهب وإرساء قواعده العلمية والاجتماعية في المدينة[٢].

٣. ملاءمة الفقه الحنفي للواقع الاجتماعي المحلي: اتّسم الفقه الحنفي بمرونة منهجية في استنباط الأحكام، اعتمادًا على النصوص الشرعية، والقياس، والاستحسان، والاستناد إلى المقاصد والمبادئ العامة، مع تفعيل البصيرة والاجتهاد الفقهي. كما تميّز بصلاحيته لمعالجة النوازل عبر العصور، ولا سيّما من خلال منهج التخريج الذي أتاح أفقًا واسعًا لاستنباط حلولٍ للمسائل المستجدّة، إلى جانب إسهامات العلماء البارزين المنتمين إليه[٣]. وقد أسهمت هذه الخصائص في مواءمة المذهب مع البنية الاجتماعية المتنوّعة لبلخ واحتياجاتها الاقتصادية والثقافية، فحظي بقبولٍ واسع، وكان له أثرٌ في تطوير منظومتها القانونية والاجتماعية وتعزيز استقرارها الحضاري.

وهكذا، تُمثل بلخ نموذجًا فريدًا لتفاعل الفقه الحضاري مع البيئة المحلية، حيث يشكّل المذهب الحنفي في هذه المدينة أداة علمية واجتماعية لتطبيق الشريعة بما يخدم تطور الحضارة الإسلامية واستدامتها.

---

[١]– نفس المصدر.

[٢]– مجموعة المؤلفين، ١٣٣٠ش، دائرة المعارف الأفغانية، كابل: المطبعة العامة، ٢: ٥٩٦.

[٣]– حوى، المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، ١٠٩.

المبحث الثالث: دخول الفقه الحنفي إلى بلخ والعوامل المؤثرة في قبوله:

يُعتبر الفقه الحنفي أكبر المذاهب الفقهية انتشارًا في العالم الإسلامي، وقد وصل إلى خراسان ومن ثم إلى بلخ عبر تلاميذ الإمام الأعظم أبي حنيفة (رحمه الله)، وعلى رأسهم الإمام أبي يوسف والإمام محمد بن الحسن الشيباني والإمام زفر والقاضي أبو مطيع البلخي، إضافةً إلى جملة من تلاميذهم المباشرين وغير المباشرين الذين لعبوا دورًا محوريًا في نشر هذا المذهب[١].

وقد تميّزت عملية قبول الفقه الحنفي في بلخ بتأثرها بعدة عوامل رئيسية، من أبرزها:

- وجود الفقهاء الحنفيين البارزين في بلخ: استقر في بلخ عدد من العلماء الفقهاء الذين كان لهم اتصال مباشر أو غير مباشر بالإمام الأعظم، ولهذا كان أهل كل بلد ممن لزم الإمام يتخرج بغيره، إلا أهل بلخ فإنهم لم يعدلوا بأبي حنيفة أحداً[٢]. ومن بينهم: حكم بن عبدالله أبو مطيع البلخي، محمد بن مزاحم بن عبدالله أبو القاسم البلخي، حفص بن عبدالرحمن أبو عمر البلخي، خلف بن أيوب، أبو عصمة البلخي، أبو سليمان جوزجاني، إلى جانب عشرات الفقهاء الآخرين الذين كانوا من تلاميذ الإمام الأعظم (رحمه الله) مباشرة أو عن طريق وسطاء، والذين أسهموا بشكل جوهري في نشر وتطوير المذهب الحنفي في هذه المنطقة[٣].

لقد قام هؤلاء العلماء العظام بتوسيع نطاق المذهب الحنفي في بلخ من خلال:

- تأليف المصنفات الفقهية المعتمدة؛
- التدريس في المدارس والمراكز العلمية؛
- المشاركة في الحوارات والمناظرات العلمية مع أتباع المذاهب الأخرى؛

وأسهمت هذه الجهود العلمية المنهجية في تعزيز حضور المذهب الحنفي، وتحويل بلخ إلى مركز فقهي رائد، حيث أصبح المذهب أداة علمية واجتماعية لتطبيق الشريعة وتنظيم الحياة العامة، بما يتوافق مع احتياجات المجتمع المحلي ومتطلبات العصر، ما أكسبه دورًا حضاريًا محوريًا في تطور الفقه الإسلامي والنهج الحضاري للمجتمع.

- **الدعم السياسي والاجتماعي للفقه الحنفي في بلخ:** لقد لعب الدعم السياسي والاجتماعي دورًا محوريًا في ترسيخ الفقه الحنفي وانتشاره في مدينة بلخ. فقد أبدى العديد من الحكام والأمراء في خراسان، وخصوصًا خلال عهد الدولة السامانية، اهتمامًا

[١]– المحروس، مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، ١١٥–١١٦.

[٢]– الكردري، ١٣٢١هـ، مناقب الإمام أبي حنيفة، ١: ١٤٤.

[٣]– عبد الله واعظ البلخي، ١٣٥٠ش، فضائل بلخ، (ترجمة فارسية قديمة)، تحقيق: عبد الحي حبيبي، طهران، ص: ١٧٨؛ عبد القادر بن محمد القرشي، ١٣٣٢هـ، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، حيدر آباد الدكن: دار المعارف، ١: ٢٣١ و٣٤٧؛ شهاب الدين ياقوت الحموي، ١٩٩٥م، معجم البلدان، بيروت: دار صادر، ٦: ٢٨٢؛ محمد عبد الحي، اللكنوي، ١٣٢٤هـ، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، مصر: مطبعة السعادة، ص: ٩٨.

ملحوظًا بالمذهب الحنفي، ورأوا في دعمه وسيلةً لتقوية البنية العلمية والاجتماعية للمنطقة، وضمان استقرار الحياة الشرعية والقضائية.

هذا الدعم لم يقتصر على الحماية الرمزية، بل تجسد في تخصيص الموارد المالية والمعنوية لإنشاء المدارس والمراكز العلمية، ودعوة العلماء الفقهاء لتدريس مبادئ المذهب الحنفي ونشره بين الأجيال الصاعدة. وقد أسهمت هذه السياسات في:

- توسيع نطاق الفقه الحنفي في المجتمع البلخي؛
- تأسيس شبكة علمية متكاملة تربط المدارس والمراكز الفقهية؛
- تعزيز قدرة الفقهاء على تأليف المصنفات الفقهية وتقديم الاجتهادات المتجددة، بما يتوافق مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع؛

ويمكن القول إن هذا الدعم السياسي والاجتماعي كان أحد العوامل الجوهرية التي مكّنت بلخ من التحول إلى مركز فقهي وحضاري رائد، حيث أصبح المذهب الحنفي ليس مجرد منظومة فقهية فردية، بل إطارًا اجتماعيًا وحضاريًا يُسهم في إدارة شؤون المجتمع، وتنظيم العلاقات الاقتصادية والسياسية، وتعزيز الهوية الثقافية والإسلامية للمنطقة[١].

- **التوافق بين الفقه الحنفي واحتياجات المجتمع البلخي**: لقد امتاز الفقه الحنفي بمرونته وقدرته على التكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، فقد أولى بعد القرآن والسنة وإجماع الأمة اهتمامًا بالغًا للمبادئ الاجتهادية مثل القياس، والاستحسان، والعرف، كما أبدى عناية خاصة بالمعاملات والمسائل الاجتماعية[٢].

وبالنظر إلى أن بلخ كانت مركزًا تجاريًا واقتصاديًا مهمًا في خراسان[٣]، فقد وجدت هذه المبادئ الفقهية صدىً طبيعيًا في حياة المجتمع، إذ مكنت الفقهاء من معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية بما يتوافق مع احتياجات التجار، والحكام، والعلماء، وسائر أفراد المجتمع.

لقد كانت هذه المرونة والاجتهادية عامل جذب رئيسي، إذ دفعت شرائح مختلفة من السكان –من التجار والحكام إلى العلماء– للاتجاه نحو المذهب الحنفي، واعتماده كمرجع فقهي وقانوني موثوق، قادر على تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وضمان انسجام القوانين الشرعية مع واقع الحياة اليومية في بلخ.

---

[١]– علي بن أبي الكرم ابن الاثير، ١٤١٧هـ، الكامل في التاريخ، بيروت: دار الكتاب العربي، ٧: ٢٧٩–٢٨٢؛ أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي، ١٣٨٦هـ، عيون المسائل، بغداد: مطبعة أسعد، ص: ١٧، ٢٠ و٤٢.

[٢]– محمد شبلي نعماني، (د.ت)، سيرت النعمان، لاهور: اسلامی کتب خانه، ص: ٢٣٨.

[٣]– مجموعة من الباحثين، (د.ت)، دائرة المعارف الإسلامية، تهران: انتشارات جهان، ٤: ٧٨ وما بعدها.

- **الالتزام بالبصيرة والعقلانية في المسائل الاجتهادية:** لقد حرص الإمام الأعظم أبو حنيفة (رحمه الله) على تبني منهج العقلانية والبصيرة في الاجتهاد الفقهي، إذ سعى إلى إخراج الفقه الإسلامي من الجمود والركود المرتبط بالظاهر النصوصي، ليصبح علمًا حيًا وديناميكيًا قادرًا على تلبية احتياجات المجتمع عبر العصور. وقد اعتقد الإمام أن الشريعة الإسلامية قائمة على السهولة واليسر، وأنها تهدف إلى تحقيق المصالح والمنافع للعباد، مع تخفيف المشقة والشدائد عنهم.

ذكر محمدُ محروس، نقلًا عن السيد كامل المهندس في مقدّمته لكتاب «أفغانستان»، أنّ من أسباب انتشار المذهب الحنفي بين الأفغان ميلُهم إلى سعة الرأي وحرّية النظر، فضلًا عمّا يُنسب إلى الإمام أبي حنيفة من أصلٍ مرتبطٍ بكابل[١].

وبناءً على هذا المنهج، استطاع الإمام أبو حنيفة أن يؤسس أوّل وأقوى وأهم المذاهب الفقهية التي صمدت عبر القرون، وظلت نابضة بالحياة، وجذبت أكبر عدد من الأتباع مقارنة ببقية المذاهب الفقهية[٢].

وعلى الرغم من بعض الادعاءات الباطلة من المعارضين التي نسبوا فيها إلى الإمام تقدير القياس على الكتاب والسنة، فإن الحقيقة تؤكد أن الإمام في استنباط الأحكام كان يجمع بين الدقة الفقهية والاحتياط، مع مراعاة البعد العقلي والاجتهادي[٣].

وقد ذكر ابن خلكان قائلاً: «كان ينظر بعين عقله ما لا يراه بعين رأسه»[٤]. كما يشير علامة شبلي نعماني إلى أن «لا مذهب فقهي يقوم على الأسس العقلية بمستوى فقه الأحناف، ويظهر ذلك جليًا من دراسة كتابي "الحجج" للإمام محمد و"شرح معاني الآثار" للإمام طحاوي»[٥].

- **دور الحلقات العلمية والنظام التعليمي في بلخ:** شكّلت المدارسُ والحِلَقُ العلمية في بلخ أحدَ المرتكزات الأساسية في نشر الفقه الحنفي وترسيخ أصوله. وقد أشار محمدُ محروس إلى أنّ عددًا من فقهاء بلخ، يقارب ستةً وعشرين عالمًا، عُدّوا من تلامذة الإمام أبي حنيفة، مبيّنًا أنّ ذلك لا يبعث على الاستغراب؛ إذ عُرف أهل خراسان بالرحلة في طلب العلم، غير أنّ عناية أهل بلخ انصرفت بوجهٍ خاص إلى التفقّه على مذهب أبي حنيفة[٦].

---

[١]– المحروس، مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، ١: ١١٥.

[٢]– رحيمي، العقلانية في الفقه الحنفي ودورها في تشكّل الحضارة الإسلامية الحديثة، ص: ١٤٢.

[٣]– محمد عبد الحي اللكنوي، (د.ت)، عمدة الرعاية على شرح الوقاية، مركز العلماء العالمي للدراسات وتقنية المعلومات، ٥: ٣٧٦.

[٤]– أحمد بن محمد ابن خلكان، ١٩٠٠م، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، بيروت: دار صادر، ٦: ٣٨١.

[٥]– شبلي نعماني، سيرت النعمان، ص: ٢٣٤.

[٦]– المحروس، شايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، ١: ١٢٢ وما بعدها.

ومن أبرزهم أبو مطيع البلخي، الذي نُقل عنه أنّه عرض على الإمام مسائل كثير–ة نحو أربعة آلاف مسئلة[١]، وكان من الملازمين له. كما تُنسب رواية بعض آثار الإمام العقدية والفقهية إلى تلامذة بلخ، ومنها ما يُتداول من كتب كـ«الفقه الأكبر» و«العالم والمتعلم»، ممّا يدلّ على عمق صلتهم العلمية به[٢].ولم تقتصر علاقتهم بالإمام على مجرّد التلقّي، بل تجاوزته إلى خدمة مذهبه؛ فتتبّعوا أخباره، وأبرزوا مناقبه[٣]، وصنّف بعضهم في فضائله، كما تصدّى آخرون للردّ على منتقديه، إلى جانب انخراطهم في التدريس وبثّ أقواله في الحِلَق العلمية. ويُلحظ كذلك أنّ في «مسند» الإمام أبي حنيفة رواياتٍ يرويها عن بعض البلخيين أو عن تلامذته الذين ارتبطوا ببلخ، ممّا يعكس تداخل الأسانيد والعلاقات العلمية بينه وبين علماء هذه الحاضرة[٤].

وقد أسهم هذا التنظيم التعليمي في تكوين شبكةٍ راسخة من العلماء الحنفية في بلخ، فأدّى إلى تأصيل المنهج الحنفي في التعليم، وتعزيز روح البحث والمناقشة الفقهية، وضمان استمرارية نقل المعرفة وتوسيع نطاق التأثير الفقهي والاجتماعي للمذهب في المنطقة. ومن ثمّ لم يقتصر دور هذه الحِلَق على التعليم النظري، بل امتدّ إلى تنمية ملكة الاجتهاد، وتحليل النصوص، وربط الأحكام بواقع المجتمع وظروفه، الأمر الذي رسّخ مكانة بلخ مركزًا حضاريًا وفقهيًا بارزًا في خدمة الفقه الحنفي.

المبحث الرابع: دور فقهاء بلخ في ازدهار التراث الحضاري للفقه الحنفي:

لم تقتصر أهمية بلخ على قبول الفقه الحنفي فحسب، بل أصبحت واحدة من المراكز الرئيسية لإنتاج المعرفة الفقهية. فقد أسهم فقهاء بلخ بشكل بارز في نشر وتطوير الفقه الحنفي من خلال مجموعة من الأنشطة الفقهية والتعليمية، والتي تضمنت: إنشاء المدارس والمراكز العلمية، تربية وتخريج الأجيال الجديدة من الطلاب والفقهاء، تأسيس حلقات علمية متخصصة، تدوين المؤلفات الفقهية والأصولية، شرح وتفسير الكتب الفقهية والأصولية و ابتكار النظريات والاجتهادات في مختلف مجالات المسائل الفقهية[٥].

وقد كان لهذه الجهود أثر بالغ في توسيع نطاق الفقه الحنفي، وتعميق فهمه، وضمان استمراريته عبر العصور، كما ساعدت في ترسيخ مكانة بلخ كمركز حضاري وفقهي رائد في العالم الإسلامي. وبناءً على ذلك، يمكن تحديد أهم المجالات التي برز فيها تأثير فقهاء بلخ في ازدهار التراث الحضاري للفقه الحنفي على النحو التالي:

---

[١]– الكردري، مناقب الإمام أبي حنيفة، ١: ١٨٣.

[٢]– محمد زاهد الكوثري، ١٣٦٨هـ، مقدمة الكوثري للعالم والمتعلم، مصر: مطبعة الأنوار، ص: ٤–٦.

[٣]– الكردري، مناقب الإمام أبي حنيفة، ١: ٢٤٦–٢٤٧.

[٤]– شايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، ص: ١٢٦–١٢٧.

[٥]– المصدر نفسه.

المطلب الأول: الدور في تأسيس المدارس والمراكز العلمية:

لقد كانت بلخ، باعتبارها واحدة من المراكز الحضارية البارزة في العالم الإسلامي، عبر التاريخ مركزًا للعلم والمعرفة، لم تكتسب هذه المدينة مكانتها العلمية فقط من موقعها الجغرافي الاستراتيجي، بل أيضًا بفضل حضور العلماء والفقهاء البارزين الذين نشأوا وتعلموا فيها، حتى أصبحت تُعرف بـ دار الفقاهة وخزانة الفقه.

لقد لعب فقهاء بلخ، وخصوصًا أتباع المذهب الحنفي، دورًا محوريًا في تأسيس المدارس والمراكز العلمية التي لم تسهم فقط في تطوير الفقه الحنفي، بل عملت أيضًا كـ محاور إشعاع لنشر العلوم الإسلامية وتعليمها في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

لقد أسهمت هذه المدارس في تحصين الفقه الحنفي وتعزيزه من خلال تدريب الأجيال الجديدة من الفقهاء، وتوفير بيئة علمية متكاملة للتعليم، وتعميق دراسة النصوص الفقهية .ويمكن الإشارة إلى بعض الأدوار الأساسية لهذه المؤسسات العلمية كما يلي:

الفرع الأول: توسعة وترسيخ الفقه الحنفي في بلخ:

لقد لعبت المدارس التي أسسها تلامذة الإمام الأعظم أبو حنيفة (رحمه الله)، سواءً المباشرون أم غير المباشرون، دورًا محوريًا في توسيع وترسيخ الفقه الحنفي في هذه الربوع. ومن أبرز الأمثلة على ذلك القاضي أبو مطيع البلخي (رحمه الله)، الذي يعد من أبرز تلامذة الإمام أبي حنيفة، ولعب دورًا رئيسيًا في نشر الفقه الحنفي في مناطق ما وراء النهر[١].

لقد عرف أبو مطيع ليس فقط كفقيه بارز، بل أيضًا كمعلم متمكن قام بتربية جيل من العلماء الذين أصبحوا فيما بعد فقهاء بارزين في مناطق مختلفة، من خلال تأسيس حلقات دراسية ومراكز علمية في بلخ، أتاح أبو مطيع بيئة خصبة لتعليم ونشر الفقه الحنفي. وقد قيل عنه: «أبو مطيع في بلخ مقامه كمقام الأنبياء»[٢]، وقال القاضي أبو يوسف (رحمه الله): «لا يصل أي فقيه في الشرق من الفرات إلى مقام الفقه لأبي مطيع البلخي»[٣]. كما يُروى أنه سُئل الإمام الأعظم (رحمه الله) عن مسألة فقهية، فأشار إلى أبو مطيع قائلاً: «أفتِ» (أصدر الفتوى)[٤]. قيل: إن أبا يوسف امتنع عن الإملاء عندما تغيب خلف بن أيوب البلخى بسبب المرض، وحرم المجلس كله من الدرس، وكان عددهم خمسين ألفا، ولما قيل لأبي يوسف في ذلک، قال إنه سبب انتشار مذهبنا فى خراسان[٥]. هذا المقام العلمي والأخلاقي الرفيع جعل المراكز العلمية التي أشرف عليها مراجع موثوقة للطلاب من شتى أرجاء العالم الإسلامي.

---

[١]– الكوثرى، مقدمة الكوثري للعالم والمتعلم، ص: ٦.

[٢]– عبد الله، واعظ بلخي، ١٣٥٠ش، فضائل بلخ، ترجمة فارسية قديمة، تحقيق: عبد الحي حبيبي، طهران، ص: ١٤٧.

[٣]– الكردري، مناقب الإمام أبي حنيفة، ٢: ٢٤٥.

[٤]– المدرس، مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، ١: ٨٣.

[٥]– المصدر نفسه، ١:٤٣.

لقد كانت هذه المدارس ليست فقط لتعليم الفقه الحنفي، بل أيضًا محاور للتفاعل وتبادل الأفكار بين العلماء. وقد أسهمت هذه المؤسسات في إنتاج المعرفة وتطوير الحضارة الإسلامية .وحتى خارج حدود بلخ، تأسست مدارس تحمل اسمها، مثل المدرسة البلخية في دمشق، التي أنشأها فقها من بلخ، ما يدل على امتداد نفوذهم وتأثيرهم خارج بلخ[١]. وقد كانت هذه المدرسة واحدة من أبرز المراكز التعليمية للفقه الحنفي في الشام، حيث كان يتوافد إليها الطلاب من مختلف المناطق.

لقد عملت المدارس التي أسسها فقها بلخ كمراكز إشعاعية لنشر الفقه الحنفي في جميع أنحاء العالم الإسلامي، ففقهاء بلخ، من خلال الرحلات العلمية وتأسيس المدارس الجديدة، نجحوا في تقديم الفقه الحنفي كـ مذهب فقهي شامل وحضاري، ومن الأمثلة على ذلك موسى بن سليمان الجوزجاني البلخي، الذي قام برحلات إلى خراسان وأسّس حلقات دراسية، مساهماً بذلك بشكل كبير في نشر الفقه الحنفي في تلك المنطقة[٢]. وأسفرت هذه الجهود عن اعتبار الفقه الحنفي واحدًا من المذاهب الفقهية السائدة في المناطق الشرقية من العالم الإسلامي.

الفرع الثاني: إعداد الفقهاء البارزين:

كانت مدارس بلخ بمثابة مراكز إشعاعية لتربية وإعداد الفقهاء البارزين، فقد درس في هذه المدارس العديد من العلماء المشاهير مثل : شقّيق البلخي، حفص بن عمر البلخي، شدّاد بن حكيم، عصام بن يوسف، أبو جعفر الهندواني، ومئات من الفقهاء الآخرين، الذين أصبحوا فيما بعد مراجع علمية وعلما بارزين في العالم الإسلامي،

على سبيل المثال، يُعرف أبو جعفر الهندواني بلقب «أبو حنيفة الصغير»، وقد قام بتربية عدد كبير من الطلاب حتى بلغ عدد الذين ارتقوا إلى درجة الاجتهاد أربعين تلميذاً، وجميعهم أصبحوا مؤهلين للقضاء[٣]. وقد صرح قائلاً:

«لو فُقدت جميع أقوال الإمام أبي حنيفة، والأمالي لأبي يوسف، ونوادر وزيادات محمد بن الحسن، فإنني أستطيع أن أكتبها كلها عن ظهر قلب، دون أن تحرف حرفًا واحدًا»[٤].

---

[١]– القرشي، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، ٢: ٢٢٥.

[٢]– واعظ بلخي، فضائل بلخ، ص: ٢١٤.

[٣]– نفس المصدر، ص: ٣٠١.

[٤]– واعظ بلخي، فضائل بلخ، ٢٩٩؛ قرشي، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، ٢: ٦٨؛ زين الدين قاسم بن قطلوبغا، ١٤١٣هـ، تاج التراجم، دمشق: دار القلم، ص: ٦٣؛ محمود بن سليمان الكوفوي، ١٤٣٨هـ، إعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، إسطنبول: مكتبة الإرشاد، ص: ٣٩؛ عبد الحي بن أحمد العكري، ١٤٠٦هـ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت: دار ابن كثير، ١: ٤٢؛ اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ص: ١٤٥.

ويعكس هذا عمق المعرفة ووفرة الحلقات العلمية في بلخ، ويمثل دليلاً على التميز العلمي للمدينة كحاضنة للفقه الحنفي.

مثال آخر على ذلك هو أبو القاسم الصفار، أحد كبار فقهاء المذهب الحنفي، الذي خالف رأي الإمام أبي حنيفة (رحمه الله) في ألف مسألة، مما يدل على استقلالية الاجتهاد لدى فقهاء بلخ وارتفاع قدراتهم العلمية، وقد صرح قائلاً:

«لقد خالفت الإمام أبي حنيفة في ألف مسألة، وكنت أفتى فيها بناءً على اختياري واجتهادي، واليوم تصدر الفتوى في هذه المسائل على أساس رأيي»[١].

هذا يبرهن على أن فقهاء بلخ لم يقتصروا على النقل الحرفي للمعارف الفقهية، بل كانوا يبتكرون في الاجتهاد الفقهي ويثريون الفقه الحنفي برؤى علمية مستقلة، مما ساهم في تثبيت مكانة بلخ كمنارة علمية وحضارية في الفقه الإسلامي.

الفرع الثالث: الترابط بين العلم والسلطة السياسية:

أدّت المكانة العلمية الرفيعة لفقهاء بلخ إلى أن تصبح هذه النخبة العلمية مرجعًا معتمدًا حتى لدى الدول والسلطات الإسلامية في معالجة القضايا الفقهية والقانونية ذات الطابع العام. فقد درج عدد من الحكّام والأمراء المسلمين على الرجوع إلى فقهاء بلخ واستشارتهم في استنباط الأحكام الشرعية وإصدار الفتاوى المتعلقة بإدارة الشأن العام وتنظيم العلاقات الاجتماعية والحقوقية[٢].

ويعكس هذا التفاعل البنّاء بين المؤسسة العلمية والسلطة السياسية مستوى النفوذ المعرفي الذي تمتع به فقهاء بلخ، كما يدل على عمق الثقة التي أولتها السلطات الحاكمة للمدرسة الفقهية الحنفية في هذه المنطقة. وقد أسهم هذا الترابط في تحويل الفقه الحنفي من منظومة نظرية مجردة إلى فقه تطبيقي ذي بعد مؤسسي، قادر على مواكبة متطلبات الدولة والمجتمع، مما عزّز من الدور الحضاري لفقهاء بلخ في بناء التجربة القانونية والإدارية للحضارة الإسلامية.

الفرع الرابع: استمرار السلسلة العلمية في بلخ:

حافظت بلخ على استمرارية تقليدها العلمي، بما اتّسم به من كثافة إنتاج معرفي وديناميكية تعليمية، حتى القرن السابع الهجري، وهو ما يعكس الطابع المؤسسي للحركة العلمية فيها، واستقرار البنية التعليمية والفقهية عبر القرون. وتُعدّ هذه الاستمرارية مؤشّرًا واضحًا على المكانة العلمية الراسخة لبلخ في الجغرافيا الفكرية للعالم الإسلامي.

ومن أبرز الشواهد التاريخية على ذلك، أنّ محمد بهاء الدين وَلَد البلخي، والد مولانا جلال الدين الرومي، حينما نال لقب «سلطان العلماء»، حظي ببيعة ثلاثمائة مفتٍ من علماء بلخ، وهو ما يدلّ على حجم الإجماع العلمي حول مرجعيته الفقهية والدينية. كما أنّه

---

[١]– السمرقندي، عيون المسائل، ص: ١٢٨؛ واعظ بلخي، فضائل بلخ، ص: ٢٩١؛ الكوفوي، إعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، ٣٤؛ القرشي، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، ١: ٨٧؛ ٢: ٢٦٣.

[٢]– المدرس، مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، ص: ٣٧.

عند هجرته إلى بلاد الروم سنة ٦١٠هـ، رافقه أربعمائة من المفتين والزهاد، في مشهد يعكس عمق تأثيره العلمي واتساع دائرة تلامذته وأتباعه في الأوساط العلمية آنذاك[١]. ويبرز هذا الامتداد المتواصل للسلسلة العلمية في بلخ دورها المحوري بوصفها مركزًا فاعلًا في إنتاج المعرفة الفقهية والدينية، وتكوين النخب العلمية، وضمان انتقال العلوم الشرعية عبر الأجيال، بما يؤكد مكانتها الفريدة في تاريخ الحضارة الإسلامية، ولا سيما في تطوّر الفقه الحنفي وترسيخ حضوره المؤسسي.

المطلب الثاني: دور فقهاء بلخ في الجمع والتدوين:

الفرع الأول: جمع وتدوين الآراء الفقهية لمؤسِّسي المذهب الحنفي:

على الرغم من أنّ الفقه الحنفي قد دخل مرحلة التدوين والتقعيد المنهجي منذ عصر الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان (رحمه الله) وتلامذته البارزين، كأبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني (رحمهما الله)، فإنّ دور فقهاء بلخ في هذا المسار يُعدّ دورًا محوريًا لا يمكن إنكاره. فقد كان هؤلاء الفقهاء من أوائل من تلقّوا العلم الفقهي عن الإمام أبي حنيفة، تلقّيًا مباشرًا أو غير مباشر، وأسهموا بجهود علمية منظّمة في جمع آرائه الفقهية وتدوينها والمحافظة عليها.

وفي هذا السياق، ورغم ما أشار إليه بعض المؤرخين من أنّ علماء بلخ لم يكن لهم حضورٌ دائمٌ وواسعٌ في حلقات درس الإمام أبي حنيفة بالكوفة، إلا أنّ إسهامهم في تثبيت المدوّنة الفقهية الحنفية وتوسيعها كان بالغ الأثر، وأسهم في نقل هذا التراث الفقهي إلى آفاق جغرافية وعلمية أوسع[٢].

ويُعدّ القاضي أبو مطيع البلخي من أبرز أعلام هذا المجال، إذ يُصنَّف ضمن المنظّرين الأوائل للمذهب الحنفي. وقد اضطلع بدور أساسي في جمع وتدوين أقوال الإمام أبي حنيفة (رحمه الله)، ولا سيما من خلال كتابي «الفقه الأكبر»[٣] و«الفقه الأبسط»[٤]، حيث أسهما في رسم الإطار العام للتعاليم الفقهية والعقدية للمذهب في مرحلته التأسيسية. كما يُعدّ أبو مطيع أول من روى كتاب «العالم والمتعلم» عن الإمام أبي حنيفة بواسطة أبي مقاتل السمرقندي.

وإلى جانبه، أدّى أبو عبد الله خسرو البلخي دورًا مهمًا في حفظ التراث الحديثي المتصل بالإمام أبي حنيفة، من خلال تدوينه كتاب «مسند الإمام أبي حنيفة»، وهو عمل أسهم في توثيق الروايات المنقولة عن الإمام وتعزيز حضورها في المدوّنة الحنفية[٥].

---

[١]– مجموعة المؤلفين، دائرة المعارف الأفغانية، ٤: ٢٧٩؛ المدرس، مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، ص: ٣٨.

[٢]– المدرس، مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، ١: ١١١.

[٣]– مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، ١٩٤١م، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢: ١٢٨٧.

[٤]–كارل بروكلمان، ١٩٧٧م، تاريخ الأدب العربي .القاهرة: دار المعارف، ٣: ٢٤٠.

[٥]– المدرس، مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، ١: ١١٢.

كما يُعدّ أبو سليمان الجوزجاني البلخي من أوائل الفقهاء الذين اشتغلوا بجمع كتاب «المبسوط»، وقام بتدوين مسائل ظاهر الرواية وإملاءات الإمام محمد بن الحسن، وذلك بالتعاون مع معلّى بن منصور، في خطوة علمية أسهمت في ترسيخ البنية المنهجية للفقه الحنفي[١].

ومن أبرز الجهود العلمية في هذا المجال أيضًا، ما قام به الحاكم الشهيد البلخي من جمع وتلخيص كتب ظاهر الرواية الستة للإمام محمد بن الحسن، وهي: الجامع الصغير، الجامع الكبير، السير الصغير، السير الكبير، المبسوط، والزيادات، حيث ضمّها في مصنّفه المعروف «الكافي»، الذي يُعدّ من النصوص الأساسية والمعتمدة في الفقه الحنفي[٢]. وقد صرّح اللكهنوي بأنّ «كتاب الكافي والمنتقى» يُعدّان، بعد مؤلفات الإمام محمد، من الأصول المعتمدة والأساسية في بناء المذهب الحنفي[٣].

ولا يمكن إغفال الإسهامات العلمية والفقهية البارزة التي قدّمها الإمامُ الفقيه أبو الليث السمرقندي البلخي (رحمه الله)، أحدُ كبار أعلام المذهب الحنفي في مرحلة نضجه وتقعيده. فقد شكّل العصر الساماني مرحلةً مفصلية في تاريخ انتشار الفقه الحنفي وتدوينه في بلخ، وكان لأبي الليث دورٌ علميٌّ مؤثّر في ترسيخ أصول المذهب وتعزيز بنائه المعرفي وأدواته الاجتهادية في تلك المرحلة.

ويُعدّ أبو الليث من أوائل الفقهاء الذين انتهجوا مسار الجمع المنهجي للفتاوى الحنفية، حيث قام بتأليف كتابه الشهير «فتاوى النوازل»، الذي جمع فيه فتاوى نخبة من كبار فقهاء الحنفية المتأخرين المجتهدين، من مشايخه و مشايخ مشايخه و من فوقهم[٤]، مثل محمد بن مقاتل الرازي، ونصير بن يحيى البلخي، ومحمد بن شجاع، ومحمد بن سلمة، ومحمد بن سلام البلخي، وأبي بكر بن الإسكاف البلخي، وأبي جعفر البلخي، وعلي بن أحمد الفارسي. وقد مثّل هذا العمل الموسوعي رافدًا أساسيًا في حفظ النتاج الفقهي للحنفية في المشرق الإسلامي، ولا سيما خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، كما كان له أثر بالغ في توجيه التأليف الفقهي اللاحق داخل المذهب. و له مصنفات أخرى كتفسير القرآن وخزانة الأكمل، و تنبيه الغافلين وكتاب بستان العارفين، عيون المسائل و تأسيس الظائر و مقدمة الصلاة المشهورة[٥].

---

[١]– محمد أمين بن عمر ابن عابدين، ١٤٣٠هـ، شرح عقود رسم المفتي، كراتشي: مكتبة البشرى، ص: ٢١؛ اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ص: ٢١٦.

[٢]– ابن عابدين، شرح عقود رسم المفتي، ص: ٢٧.

[٣]– اللكهنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ص: ١٨٥.

[٤]– حوى، المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، ص: ٣٧٥.

[٥]– ابن قطلوبغا، تاج التراجم، ص: ٣١٠.

وتكمن أهمية هذا المصنّف في كونه لم يقتصر على مجرد جمع الفتاوى، بل أسّس لمنهجٍ تطبيقيّ يعكس تفاعل الفقه الحنفي مع الوقائع الاجتماعية والاقتصادية المستجدة، الأمر الذي أسهم في إبراز البعد الحضاري والعملي لهذا المذهب. ومن ثمّ، فقد شكّل كتاب «فتاوى النوازل» حلقةً مركزية في مسار تطور الفقه الحنفي وانتقاله من طور الرواية إلى طور التنزيل المؤسسي.

وبناءً على ذلك، يتّضح أنّ فقهاء بلخ كان لهم دور جوهري في تدوين وتطوير التراث الحضاري للفقه الحنفي، إذ لم تقتصر جهودهم على صيانة آراء الإمام أبي حنيفة (رحمه الله) وتلامذته ونقلها، بل أسهموا في بناء بيئة علمية راسخة، أمدّت الأجيال اللاحقة بأطر منهجية ومعرفية أسهمت بفاعلية في تشكّل المذهب الحنفي وتكامله واستمراره بوصفه نظامًا فقهيًا ذا بعد اجتماعي وحضاري متكامل.

الفرع الثاني: الدور في التأليف والتصنيف:

قبل الدمار الشامل الذي تعرّضت له مدينة بلخ على يد جنكيز خان في القرن السابع الهجري، كانت هذه المدينة تُعدّ من أعظم المراكز العلمية والثقافية في العالم الإسلامي. ولم تكن بلخ مهدًا للأدب الفارسي ومركزًا بارزًا للتصوف الإسلامي فحسب، بل عُرفت كذلك بوصفها مدينة الفقه والفقهاء، إذ تخرّج فيها آلاف الفقهاء والأدباء والشعراء الذين تركوا أثرًا بالغًا في تطوّر العلوم الإسلامية، ولا سيما الفقه الحنفي.

ومنذ تشكّل المذهب الحنفي وحتى القرن السابع الهجري، بلغ النشاط العلمي لفقهاء بلخ في مجال التأليف والتصنيف ذروة نضجه وازدهاره، حيث ألّفوا مئات المصنفات القيّمة في مختلف أبواب الفقه الحنفي، وأسهموا إسهامًا فاعلًا في ترسيخ أصوله وتقعيد مسائله ونشر مبادئه في أقاليم شتى من العالم الإسلامي. غير أنّ الغزو المغولي أدّى إلى تدمير مدينة بلخ تدميرًا شبه كامل، وضياع عدد كبير من هذه المؤلفات النفيسة. ومع ذلك، فإنّ الآراء والاجتهادات الفقهية لفقهاء بلخ لم تندثر، بل ظلّت محفوظة في بطون المصادر المعتمدة للفقه الحنفي، كما تكرّر الاستشهاد بها في مؤلفات فقهاء من غير البلخيين، الأمر الذي يعكس المكانة العلمية الرفيعة لهؤلاء الفقهاء وعمق تأثيرهم في التراث العلمي للمذهب الحنفي في عموم العالم الإسلامي[١].

ومن أبرز النماذج على ذلك: أبو القاسم عبد الله بن أحمد البلخي (ت ٣١٩هـ)، صاحب كتاب »عيون المسائل والجوابات «في فروع الفقه الحنفي، وهو مصنّف ضخم يقع في تسعة مجلدات[٢].

[١]– سراج الدين عمر بن إبراهيم ابن نجيم، ١٤٢٢هـ، النهر الفائق شرح كنز الدقائق .بيروت: دار الكتب العلمية، ٢: ٣٤؛ ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ٥: ٧٨.

[٢]– حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ٢: ١١٨٧.

وأبو سليمان الجوزجاني البلخي، الذي ألّف عددًا من الكتب المهمة، من بينها: «السير الصغير»، «النوادر»، «كتاب الصلاة» و«كتاب الرهن»[١].

وكذلك الحاكم الشهيد البلخي (ت ١٩٩هـ)، صاحب مؤلفات بارزة مثل: «الكافي»، «المختصر»، «المنتقى» و«الإشارات»[٢]، إضافة إلى كتب أخرى ك «القرار» و«المستخلص». ومنهم أيضًا الفقيه أبو الليث السمرقندي البلخي (ت ٣٧٣هـ)، الذي خلّف تراثًا علميًا غنيًا، من أشهره: «خزانة الفقه»، و«عيون المسائل»[٣]، و«المبسوط»[٤]، و«فتاوى النوازل»[٥]، و«مقدمة الصلاة»[٦]، و«مختلف الرواية»[٧]، و«تأسيس الفقه»[٨].

كما ألّف محمد بن فضل البلخي كتاب «فتاوى أبي بكر»[٩]. ويُعدّ أحمد بن سهل البلخي من أعلام بلخ الكبار الذين جمعوا بين الفقه وغيره من العلوم، إذ كان له إسهام ملحوظ في الفلسفة والأدب، ومن أشهر آثاره: «صور الأقاليم الإسلامية» و«السياسة الكبير»، وهما من أوائل المؤلفات التي وظّفت الخرائط الجغرافية والمفاهيم المكانية في الكتابة العلمية[١٠].

وتكشف هذه المصنفات العلمية عن عمق النتاج المعرفي لعلماء بلخ، وعن الدور المحوري الذي أدّوه في نشر الفقه الحنفي وتطوير العلوم الإسلامية بوجه عام. فلم تقتصر إسهاماتهم على المجال الفقهي فحسب، بل امتدت إلى مجالات الفلسفة، والتاريخ، والتفسير، وغيرها من العلوم، ولا تزال آثارهم إلى اليوم محلّ عناية الباحثين وموضع اعتماد في الدراسات الأكاديمية.

---

[١]– اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ص: ٢١٦.

[٢]– ابن عابدين، شرح عقود رسم المفتي، ص: ٢٨.

[٣]– ابن قطلوبغا، تاج التراجم، ص: ٣١٠.

[٤]– ابن عابدين، شرح عقود رسم المفتي، ص: ٢٨.

[٥]– القرشي، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، ٢: ١٩٦.

[٦]– المصدر نفسه، ص: ٢٥٨.

[٧]– حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ٢: ١٦٣٦.

[٨]– المصدر نفسه، ١، ٣٣٤.

[٩]– حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ٢: ١٢١٩.

[١٠]– خير الدين محمود الزركلي ، ٢٠٠٢م، الأعلام، بيروت: دار العلم للملايين، ١: ١٣١.

المطلب الثالث: الدَّور في الشرح والبيان:

نظرًا لكون مدينة بلخ إحدى القواعد الراسخة للمذهب الحنفي، فقد أولى فقهاؤها عنايةً خاصة بشرح مؤلفات أئمة هذا المذهب وبيان مقاصدها، وكانوا من أوائل العلماء الذين تصدّوا لتفسير وتوضيح آثار الإمام أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني. وقد أسهمت هذه الجهود في توضيح مناهج الاستنباط، وتقعيد المسائل، وتقريب الفقه الحنفي إلى الأذهان، بما يخدم تطوّره وانتشاره. وفيما يلي نماذج من هذا الإسهام العلمي.

الفرع الأول: تبيينُ الآراء ومناهجِ الاستنباطِ الفقهي:

اضطلع فقهاء بلخ بدورٍ بارز في بيان آراء أئمة المذهب الحنفي، وتوضيح مناهجهم في الاستنباط الفقهي، ولا سيما منهج الإمام أبي حنيفة وتلميذيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن. وقد عملوا على ضبط ترتيب مصادر الاستدلال، وشرح آليات الترجيح، وتفسير العلاقة بين النص والاجتهاد، بما أسهم في ترسيخ المنهج الأصولي للمذهب.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ما نقله القاضي أبو مطيع البلخي في بيان منهج الإمام أبي حنيفة في الاستنباط، حيث قرّره على النحو الآتي: الاستدلال أولًا بالقرآن الكريم، ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم بإجماع الصحابة، ثم بأقوال الصحابة – بشرط ألا تكون مما شاع فيه الخلاف أو وُجد له مخالف – ثم القياس، ويليه الاستحسان[١].

ويُظهر هذا العرض المنهجي دقة البناء الاستدلالي في الفقه الحنفي، ويكشف عن التوازن الذي أقامه الإمام أبو حنيفة بين النص والاجتهاد، وبين المحافظة على الأصول الشرعية ومراعاة مقاصد الشريعة ومتطلبات الواقع، وهو ما حرص فقهاء بلخ على توضيحه وشرحه في مؤلفاتهم ودروسهم العلمية.

الفرع الثاني: شرحُ الكُتُبِ الفقهية:

تميّز فقهاء بلخ ـ أكثر من غيرهم ـ بالانكباب على شرح مؤلَّفات أئمة المذهب الحنفي وتفسيرها، وقد خلّفوا في هذا المجال مئات المصنَّفات القيّمة. ومن أبرز هؤلاء: ظهير البلخي، شارح كتاب الجامع الصغير[٢]، زاهد البلخي وأبو بكر الإسْكَاف البلخي، شارحا

[١]– أحمد بن عبد الله السيرماري البلخي، ٢٠١٩م، الإبانة في الرد على المشنعين على أبي حنيفة، تحقيق: مهترخان فرقاني، تركيا: جامعة آق سراي، ص: ١٠١.

[٢]– حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١: ٥٦٣.

كتاب الجامع الكبير[١]. كما يُعَدُّ عبد المطلب البلخي من كبار فقهاء بلخ وأعلام المذهب الحنفي، وقد وضع شروحًا عديدة على الكتب الفقهية، وكان لشرحه على الجامع الكبير مكانةٌ خاصةٌ واهتمامٌ بالغ لدى العلماء[٢].

المطلب الرابع: الدَّورُ في التَّنميةِ والتَّوسُّع:

اضطلع فقهاءُ بلخ بدورٍ محوريٍّ في تنمية المذهب الحنفي وتوسيع مجالاته المعرفية والتطبيقية، ولم يقتصر إسهامهم على حفظ التراث الفقهي القائم، بل تجاوزوه إلى تطوير مبانيه وأصوله، وتعزيز قدرته على الاستجابة لمقتضيات الواقع وتحوّلاته. وقد تجلّى هذا الدور من خلال جهدٍ علميٍّ منهجيٍّ قائمٍ على التصنيف والتأليف، أسهم في ترسيخ الأسس النظرية للمذهب الحنفي، وتدعيم بنيته الاستدلالية، وتوسيع آفاقه الاجتهادية.

كما أسهم فقهاءُ بلخ في نشر الفقه الحنفي وتعميقه عبر منظومة تعليمية متكاملة، اعتمدت على فضاءات معرفية متعدّدة، شملت المنازل الخاصة، والمساجد، والمكاتب، والمدارس النظامية، ودور العلوم، الأمر الذي مكّن من تخريج أجيالٍ من الفقهاء والباحثين، وأسهم في إحياء الفقه الحنفي واستمرارية حضوره العلمي في مختلف الأقاليم الإسلامية. ويكشف هذا التنوع في الوسائط التعليمية عن وعيٍ مبكرٍ بأهمية المؤسسية العلمية في حفظ المذهب وتطويره.

الفرع الأول: التَّوسُّعُ في المسائلِ وكثرة الفروعِ الفقهية:

تميّز فقهاءُ بلخ، بوصفهم من أبرز المنظّرين في المدرسة الحنفية، بمنهجٍ اجتهاديٍّ دقيق، جمع بين الإحاطة العميقة بمباني الفقه وأصوله، والرؤية الاستشرافية القائمة على الفقه الافتراضي، مع توظيفٍ واعٍ لمبدأ العُرف، واعتمادٍ منهجيٍّ على الاستحسان باعتباره أداةً لتحقيق المقاصد ودفع الحرج. وقد أتاح هذا المنهج توسيع دائرة الاجتهاد، ومكّن الفقه الحنفي من التعامل مع الوقائع المستجدّة والنوازل المتغيّرة بمرونةٍ منضبطة[٣].

ومن خلال تصنيف المؤلفات، والإجابة عن آلاف المسائل الفقهية، أسهم فقهاءُ بلخ في تكثير الفروع الفقهية، وإثراء البنية التطبيقية للمذهب الحنفي، بما عزّز من شموليته وقدرته على الاستيعاب، ورسّخ مكانته بوصفه مذهبًا فقهيًّا ذا طابع حضاري، قابلًا للتكيّف مع تحوّلات الزمان والمكان، دون الإخلال بأصوله الكلّية أو منطلقاته المنهجية.

---

[١]– المصدر نفسه، ١: ٥٦٩.

[٢]– ابن قطلوبغا، تاج التراجم، ص: ٢٣٤.

[٣]– أنظر: المدرس، مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، ١: ١٤٢–١٤٩.

الفرع الثاني: توسيعُ التراثِ الفقهيّ وتفعيله المؤسسي:

أضاف فقهاء بلخ إلى التراث الحنفي عشرات المصنّفات، وطرحوا آلاف المسائل والنظريات الفقهية التي أسهمت في تعميق هذا التراث وتوسيعه. وإلى جانب مؤلفاتهم العربية، ألّفوا عددًا وافرًا من الكتب باللغة الفارسية، مما جعل المتون الفقهية الحنفية تزخر بتعابير فارسية، واستفتاءات وأجوبة كُتبت بهذه اللغة، لا سيّما في القرون الأولى،

غير أنّه ابتداءً من القرن السادس الهجري، ومع اتساع رقعة المذهب الحنفي، وانتشاره في مختلف أقاليم العالم الإسلامي، واعتماده مذهبًا رسميًّا في عددٍ من الدول والإمبراطوريات الإسلامية، إضافةً إلى دخول أعداد كبيرة من غير الفرس في دائرة الانتساب إلى المذهب، تراجع حضور اللغة الفارسية نسبيًّا في الكتابات الفقهية الحنفية، بسبب ضعف إلمام الفقهاء غير الفارسيين بها، وهو ما أدّى إلى غلبة الطابع العربي على الأدبيات الفقهية في المراحل اللاحقة[١].

ومن جانبٍ آخر، وبالاقتداء بالإمام أبي يوسف (رحمه الله)، قاضي القضاة في دولة هارون الرشيد، كان لفقهاء بلخ حضورٌ فاعلٌ في ميادين القضاء والسياسة، وهو ما أسهم بصورة مباشرة في ترسيخ المذهب الحنفي وانتشاره. فقد تولّى عددٌ كبير منهم مناصب الحكم، والقضاء، والوزارة، واقتربوا من دوائر صنع القرار، الأمر الذي مكّنهم من تحويل الفقه الحنفي من إطارٍ نظريّ إلى منظومةٍ تطبيقيةٍ فاعلة داخل البنية السياسية والإدارية للدولة.

وقد أدّت هذه المشاركة المؤسسية إلى عقلنة الفقه الحنفي، وتفعيل دوره في تنظيم الشأن العام، وإكسابه بعدًا عمليًّا وسياسيًّا منضبطًا، وهو تقليدٌ علميٌّ وإداريٌّ استمرّ في بلخ عبر العصور، ولا يزال النظام القانوني في هذه البلاد قائمًا ـ في جوهره ـ على أصول الفقه الحنفي. ومن أبرز الشخصيات الحنفية التي اضطلعت بهذه الأدوار: القاضي أبو مطيع البلخي، شدّاد بن حكيم، المتوكّل بن حمران، مقاتل بن حيّان، أبو الفتح الصيرفي البلخي، أبو حامد البلخي، أبو جعفر الهندواني، الحاكم الشهيد البلخي، أبو الحسن البلخي، أبو حفص البلخي، وغيرهم من الأعلام الذين أسهموا، من خلال مناصب القضاء والفتوى والحكم، في ترسيخ الطابع العقلاني والتطبيقي والسياسي للفقه الحنفي، وقدموا خدماتٍ بنّاءةً في سبيل تطويره وانتشاره[٢].

الفرع الثالث: التوسّعُ الجغرافيُّ:

أسهم فقهاءُ بلخ إسهامًا بارزًا في التوسّع الجغرافي لانتشار المذهب الحنفي، نظرًا لصلتهم العلمية المباشرة أو غير المباشرة بمؤسِّسيه؛ إذ تلقّى عددٌ منهم الفقهَ عن الإمام أبي حنيفة (رحمه الله) وتلامذته الأوائل، فاضطلعوا بحفظ نصوص المذهب وكتبه ومسائله المروية عن الإمام وأصحابه حفظًا متقنًا، وتولّوا نشر تعاليمه وترسيخ أصوله في أقاليم متعدّدة بجهدٍ علميٍّ متواصل. كما قام هؤلاء العلماء

[١]– انظر: السمرقندي، عيون المسائل، ص: ١٠٩؛ علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، ١٤٠٦هـ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت: دار الكتب العلمية، ٣: ١٠٢.

[٢]– المدرس، مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، ١: ٧٥–٩٢؛ اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ص: ١٨٥.

البلخيون بتدوين جملةٍ من الآراء والروايات التي نُقلت عبر مشايخ بلخ عن الإمام وأصحابه، ممّا أسهم في حفظ جانبٍ من التراث الفقهي الحنفي وتوثيقه في مصادر مكتوبة[١].

وبفضل هذه الجهود العلمية والدعوية المتواصلة، اعتنق غالبُ سكان خراسان وآسيا الوسطى المذهبَ الحنفي، وأصبحت بلخ تُعرف في المصادر التاريخية والعلمية بـ«مدينة الفقه والفقهاء»، كما غدت من أقدم وأرسخ معاقل الحنفية في العالم الإسلامي. ومع أنّ بغداد –بوصفها موطن الإمام أبي حنيفة (رحمه الله)– عُدَّت المركز الأول للمذهب الحنفي، فإنّ المثابرة العلمية العميقة والجهود المضنية التي بذلها فقهاء بلخ أسهمت في تحويل هذه المدينة العريقة، التي كانت عبر التاريخ من أعظم مدن العالم، إلى أحد القطبين الرئيسين للمذهب الحنفي، ومركزٍ بارزٍ للعقلانية الفقهية ومنهج الاجتهاد المنضبط.

ومن هنا، يمكن القول إنّ الدور الذي أدّاه فقهاء بلخ في تعميم المذهب الحنفي وعولمته، وتوسيع رقعته الجغرافية في أرجاء المعمورة، ولا سيّما في الأقاليم الشرقية من العالم الإسلامي، كان دورًا عظيم الأثر بالغ الأهمية. فقد أسهم هؤلاء الأعلام إسهامًا فعّالًا في نشر الحنفية في ما وراء النهر وخراسان الكبرى، وامتدّ تأثيرهم إلى سائر البلاد، حتى غدا انتسابُ شعوب المشرق الإسلامي إلى المذهب الحنفي ثمرةً مباشرةً لجهودهم العلمية، وتعليمهم المنهجي، وحضورهم المؤسسي في الحياة الدينية والقضائية والاجتماعية.

الخاتمة:

وهي تتضمّن أهمّ نتائج البحث والتوصيات المقترحة:

أ/ نتائج البحث:

توصّل هذا البحث، بالاعتماد على المنهج الوصفي–التحليلي، ومن خلال توظيف المقاربة التاريخية–الفقهية، إلى مجموعةٍ من النتائج التي تُبرز الدور العلمي والحضاري لمدينة بلخ، وتُبيّن إسهام فقهائها في بناء وتنمية التراث الحضاري للفقه الحنفي، وذلك على النحو الآتي:

١. تُبيّن نتائجُ البحث أنّ مدينةَ بلخ، بصفتها إحدى أقدم الحواضر العلمية والحضارية في العالم الإسلامي، أدّت دورًا محوريًّا وأساسيًّا في نشأة المذهب الحنفي وتطوّره وترسيخ معالمه العلمية والمنهجية، وأسهمت في تحويله من مدرسة فقهية ناشئة إلى منظومة فقهية راسخة ذات امتداد حضاري واسع.

٢. أظهرت الدراسة أنّ انتشار الفقه الحنفي في بلخ لم يكن نتيجة عوامل جغرافية أو ثقافية عَرَضيّة، بل كان ثمرة جهود علمية متواصلة لفقهاء كبار نشؤوا في هذه الحاضرة، وأسهموا بفاعلية في بناء التراث الحضاري للمذهب الحنفي عبر التدريس والتأليف والتقعيد المنهجي.

[١]– المدرس، مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، ١: ١٣٦–١٣٧.

٣. كشفت النتائج أنّ فقهاء بلخ أسّسوا مراكز علمية فاعلة، ودوّنوا المصنّفات الفقهية، وربّوا أجيالًا من التلاميذ، وأداروا مناظرات علمية رصينة، مما أوجد بيئة علمية متكاملة أسهمت في تثبيت الفقه الحنفي في إقليم خراسان وما وراءه بوصفه نظامًا فقهيًّا وفكريًّا متكاملًا.

٤. بيّنت الدراسة أنّ اعتماد فقهاء بلخ على الأصول الاجتهادية المعتمدة في المذهب الحنفي، كالقياس والاستحسان والعُرف، مع المحافظة على الارتباط الوثيق بالنصوص الشرعية، أكسب هذا المذهب مرونةً وحيويةً مكّنته من التفاعل الإيجابي مع التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عبر العصور.

٥. أظهرت النتائج أنّ الدعم السياسي، ولا سيّما في العصر الساماني، كان عاملًا مساعدًا في تعزيز مكانة الفقه الحنفي داخل بلخ ومؤسساتها العلمية، حيث تحوّلت مدارس المدينة وحِلَقها العلمية، المعتمدة على مؤلفات كبار أئمة الحنفية، وفي مقدّمتهم الإمام محمد بن الحسن الشيباني، إلى مراكز إشعاع علمي أسهمت في ازدهار المذهب وتوسيع دائرة انتشاره.

٦. كشفت الدراسة أنّ الطابع العقلاني والاستدلالي للفقه الحنفي، المنسجم مع البنية الفكرية والحضارية لمدينة بلخ، أسهم في قبوله الواسع بين النخب العلمية وشرائح المجتمع المختلفة، وجعله أكثر قدرة على الاستجابة لمتطلّبات الواقع المتغيّر.

٧. خلص البحث إلى أنّ فقهاء بلخ لم يكونوا مجرّد شارحين أو ناقلين للمذهب الحنفي، بل كانوا فاعلين أساسيين في بنائه الحضاري وتقعيده المنهجي، وأسهموا في ترسيخه بوصفه نظامًا فقهيًّا شاملًا يتميّز بالمرونة والفاعلية والاستمرارية عبر الأزمنة المختلفة.

٨. تؤكّد نتائج البحث أنّ الفقه الحنفي، في ضوء التجربة العلمية لفقهاء بلخ، لا يُمثّل مذهبًا فقهيًّا فحسب، بل يُعدّ تراثًا حضاريًّا متكاملًا، تشكّلت معالمه عبر جهود علمية متراكمة أسهمت في ازدهاره وترسيخ مكانته في العالم الإسلامي.

ب– التوصيات:

١. ينبغي حصر جميع مؤلفات فقهاء بلخ المعروفة والمفقودة في موسوعة موحَّدة، لإحياء إرثهم وضمان بقاء معارفهم متاحة للأجيال القادمة.

٢. تحليل أساليبهم ومبادئهم الاستنباطية وصياغة منهج مستقل يعكس عمق منهجيتهم العلمية ويُثري الفهم المعاصر للفقه الحنفي.

٣. تنظيم آثارهم في قواعد بيانات وفهارس رقمية تسهّل حفظ التراث والوصول إليه لأغراض البحث والتعليم.

٤. إعداد مرجع أكاديمي يبرز سير العلماء البلخيين، ويترجم مؤلفاتهم، ويوضح إسهاماتهم العلمية لتعزيز التواصل البحثي وإظهار مكانة بلخ الحضارية والفقهية.

المصادر والمراجع:

١. ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ، ط: ١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٧هـ.

٢. ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد بن محمد، تاريخ ابن خلدون، ط: ٢، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٨هـ.

٣. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، رد المحتار على الدر المختار، ط: ٢، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٢هـ.

٤. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، شرح عقود رسم المفتي، ط:١، كراتشي: مكتبة البشرى، ١٤٣٠هـ.

٥. ابن قطلوبغا، زين الدين قاسم بن قطلوبغا، تاج التراجم، ط: ١، دمشق: دار القلم، ١٤١٣هـ.

٦. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط: ٢، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ.

٧. ابن نجيم، سراج الدين عمر بن إبراهيم، النهر الفائق شرح كنز الدقائق، ط: ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.

٨. أبو زهرة، محمد، أبو حنيفة: حياته وعصره، آراؤه وفقهه، ط: ١، بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٦٠م.

٩. بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧م.

١٠. جهامي، جيراز، الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربى والإسلامى، بيروت: ناشرون، ٢٠٠٦م.

١١. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٤١م.

١٢. حوى، أحمد سعيد، المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، جدة: دار الاندلس الخضراء، ١٤٢٣هـ.

١٣. رحيمي، عبد الرحيم، العقلانية في الفقه الحنفي ودورها في تشكّل الحضارة الإسلامية الحديثة، مجلة تمهيدات العلمية – كابل، السنة الثالثة، العدد: ٥، ١٤٠١ش.

١٤. الزركلي، خير الدين محمود، الأعلام، ط: ١٥، بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.

١٥. السباعي، مصطفى، من روائع حضارتنا، ط: ١، القاهرة: دار السلام، ١٤٢٦هـ.

١٦. السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد، عيون المسائل، بغداد: مطبعة أسعد، ١٣٨٦هـ.

١٧. السيرماري البلخي، أحمد بن عبد الله، الإبانة في الرد على المشنعين على أبي حنيفة، تحقيق: مهترخان فرقاني، ط: ١، تركيا: جامعة آقسراي، ٢٠١٩م.

١٨. شبلي نعماني، محمد، سيرت النعمان، لاهور: اسلامى كتب خانه، (د.ت).

١٩. العكري، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط: ١، بيروت: دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ.

٢٠. عمر، أحمد مختار عبدالحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط: ١، بيروت: عالم الكتب، ١٤٢٩هـ.

٢١. القرشي، عبد القادر بن محمد، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، حيدر آباد الدكن: دار المعارف، ١٣٣٢هـ.

٢٢. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ.

٢٣. الكردري، محمد بن محمد، مناقب الإمام أبي حنيفة، ط: ١، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف النظامية، ١٣٢١هـ.

٢٤. الكفوي، محمود بن سليمان، إعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، ط: ١، إسطنبول: مكتبة الإرشاد، ١٤٣٨هـ.

٢٥. اللكنوي، محمد عبد الحي، عمدة الرعاية على شرح الوقاية، مركز العلماء العالمي للدراسات وتقنية المعلومات، (د.ت).

٢٦. اللكنوي، محمد عبد الحي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ط: ١، مصر: مطبعة السعادة، ١٣٢٤هـ.

٢٧. مجموعة من الباحثين، دائرة المعارف الإسلامية، تهران: انتشارات جهان، (د.ت).

٢٨. مجموعة المؤلفين، دائرة المعارف الأفغانية، ط: ١، كابل: المطبعة العامة، ١٣٣٠ش.

٢٩. المحبوبِي، عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة، التوضيح في حل غوامض التنقيح، مصر: مكتبة صبيح، (د.ت).

٣٠. المدرّس، محمد محروس، مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، ط: ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٩م.

٣١. النعيمي الدمشقي، عبد القادر بن محمد، الدارس في تاريخ المدارس، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.

٣٢. واعظ بلخي، عبد الله، فضائل بلخ، ترجمة فارسية قديمة، تحقيق: عبد الحي حبيبي، طهران، ١٣٥٠ش.

٣٣. ياقوت الحموي، شهاب الدين، معجم البلدان، ط: ٢، بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م.

٣٤. Durant, W. J. The story of civilization. Tehran: Franklin Book Program. ١٩٥٨.

٣٥. Lucas, H. Tarikh-i-Tamaddun (A. Azarang, Trans.). Tehran: Nashr-i-Sukhan. ٢٠٠٧.